تحديث نظام التعاقدات العامة في اقليم كوردستان

ضمن اتفاق الشراكة الفنية بين وزارة التخطيط في إقليم كوردستان والبنك الدولي حول التعاقدات الحكومية، وتحت إشراف معالي وزير التخطيط الدكتور علي السندي، يتم تحديث الإطار القانوني للتعاقدات الحكومية على نحو شامل يغطي كافة أنواع إجراءات وعمليات التعاقد وتنفيذ العقود وإدارتها، وذلك للحد من الهدر المالي وتعزيز الشفافية على مستوى القطاع العام.

تشير دراسات البنك الدولي بأن التعاقدات الحكومية تمثل 40% من النفقات العامة سنوياً، أي 20% من الناتج المحلي الإجمالي. وتعتبر تلك التعاقدات من أهم العناصر في ترشيد الإنفاق العام وتثبيت مبدأ المساءلة وتعزيز الشفافية والمساهمة في التنمية المستدامة. وقد أطلقت وزارة التخطيط في آذار/مارس

2013 عملية التقييم الذاتي للتعاقدات الحكومية بدعم من البنك الدولي. وبينت نتائج التقييم الذاتي مكامن الضعف والثغرات التي تبرز الحاجة إلى تحديث النظام الحالي للتعاقدات، وذلك من ناحية الأساليب وأنواعها ومراحلها، والمقاربات غير المتوازنة تجاه القطاع العام، والترتيبات غير الملائمة في مجال تنفيذ العقود ومراقبتها. لذلك فقد أصبح من الضروري إصلاح النظام السائد عبر صياغة إطار قانوني جديد للتعاقدات الحكومية مبني على أحكام واضحة وشاملة تغطّي كافة أنواع إجراءات التعاقد خلال كافة مراحل عملية التعاقد، بما فيها التخطيط وتقديم العطاءات وتنفيذ العقود وإدارتها. كما يتضمن الإطار القانوني الجديد خطوات إجرائية تهدف إلى إدارة مجموعة واسعة من الإجراءات العملية في مرحلة التطبيق، وترتيبات تنظيمية محدّدة خاصة بتنفيذ التعاقدات وإقرار السياسات بشكل مركزي والاشراف على التعاقدات الحكومية، والتأكيد على أهمية تطبيق الأساليب التي تعزز الشفافية والمُساءلة.

ويشكّل تخطيط التعاقدات الركيزة الأساسية للتخطيط للموازنة السنوية والتحكم في تنفيذ الميزانية وتقديم الخدمات العامة وتحقيق الأداء الفعّال للقطاع الحكومي. تبيّن من التقييم الذاتي أنّه يجب ترسيخ الإجراءات الإدارية المتعلّقة بتخطيط التعاقدات وإرساء ثقافة التخطيط ، وأنّه من الضروري تنسيق عملية تخطيط التعاقدات مع عملية إعداد الموازنة. وتمثّل مسودة التعليمات الجديدة لتنفيذ التعاقدات الحكومية خطوة رئيسة في هذا الإتجاه.

وقد شُكلت لجنة وزارية برآسة معالي وكيل الوزارة لمتابعة هذا الملف الحيوي، وقد تم عقد حلقات تشاورية مع كافة المعنيين من الإدارات الحكومية لمناقشة مسودة التعليمات التي تضمنت الإطار القانوني الجديد. وقد أحيلت المسودة إلى مجلس الوزراء في أيلول/سبتمبر 2015، وتمت المصادقة عليها ليتم اعتمادها في كافة إدارات القطاع العام.

أصدر معالي وزير التخطيط التعليمات الجديدة في بداية 2016 وسيصار الى إعتمادها بعد مضي 150 يوما من نشرها في جريدة الوقائع الرسمية للأقليم. وبهذا الإصدار توجّت جهود جبّارة قامت بها اللجنة الوزارية بكل إخلاص وتفان على مدى السنتين الماضيتين فضلا عن العديد من الوزارات والمحافظات والإدارات المستقلة وغيرها من خلال إغناء التعليمات بالملاحظات والتشاور وبإشراف ومتابعة حثيثة من لدن معالي الوزير ومعالي الوكيل. كما سيقوم البنك الدولي بتدريب عدد من الموظفين العاملين في مجال

التعاقدات كمدرّبين بهدف قيامهم بعد ذلك بتدريب العاملين في تلك السلطات على كيفية تنفيذ أحكام التعليمات، وذلك خلال فترة النفاذية المذكورة (150 يوما).

تصب هذه المبادرة ضمن مسيرة الإصلاح التي يشرف عليها معالي رئيس حكومة إقليم كوردستان، والتي تنفذها وزارة التخطيط بدعم من البنك الدولي الذي طالما حرص على أهمية العلاقة بين المؤسسة والإقليم، وذلك بهدف تحقيق رؤية إقليم كوردستان للعام 2020 نحوحكومة فعّالة وشفافة وموثوقة ونزيهة.